

الكويت 4 فبراير 2019

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: البيانات المالية الختامية كما في 2018/12/31

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نود إحاطتكم علماً بأن بنك الكويت المركزي قد وافق على البيانات المالية الختامية لبنك الخليج كما في 2018/12/31 بموجب كتابه المؤرخ 2019/2/4.

وعملاً بمتطلبات قواعد البورصة الصادرة بموجب القرار رقم (1) لسنة 2018 والتي تنطبق على الشركات المدرجة التي تم تصنيفها ضمن السوق الأول، فإنه يسرنا الإعلان عن موعد مؤتمر المحللين ربع السنوي والذي تقرر انعقاده عن طريق بث مباشر على شبكة الإنترنت (Live webcast) في تمام الساعة 2:00 (وفق التوقيت المحلي) من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2019/2/6، ويمكن للمستثمرين والمحللين والمهتمين زيارة موقع البنك الإلكتروني www.e-gulfbank.com صفحة علاقات المستثمرين/عروض المستثمرين/ دعوة للحصول على تعليمات حول كيفية المشاركة في البث المباشر. وللاستفسار، بإمكانكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني: investor.Relations@gulfbank.com.kw

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،


أنطوان ضاهر
الرئيس التنفيذي



المرفقات:

نسخة من كتاب بنك الكويت المركزي بالموافقة على البيانات المالية

نسخة عن البيانات المالية لبنك الخليج للفترة المنتهية في 2018/12/31

نموذج إعلان البيانات المالية الختامية كما في 2018/12/31

Annual Financial Statement Results Form
 Kuwaiti Company (KWD)

 نموذج نتائج البيانات المالية السنوية
 الشركات الكويتية (د.ك.)

Financial Year Ended on	31/12/2018	السنة المالية المنتهية في
-------------------------	------------	---------------------------

Company Name	Gulf Bank K.S.C.P.	اسم الشركة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
Board of Directors Meeting Date	13th January 2019	تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	13 يناير 2019

التغيير (%)	السنة المقارنة	السنة الحالية	البيان
Change (%)	Comparative Year	Current Year	Statement
	31/12/2017	31/12/2018	
18.2%	48,023,000	56,741,000	صافي الربح/الخسارة الخاص بمساهمي الشركة الأم Net Profit (Loss) represents the amount attributable to the owners of the parent Company
18.2%	16.5	19.5	ربحية/خسارة السهم الأساسية والمخفضة (فلس) Basic & Diluted Earnings per Share (fils)
-4.0%	3,212,065,000	3,082,252,000	الموجودات المتداولة Current Assets
5.9%	5,683,404,000	6,016,347,000	إجمالي الموجودات Total Assets
7.0%	4,757,948,000	5,091,290,000	المطلوبات المتداولة Current Liabilities
6.0%	5,082,126,000	5,387,654,000	إجمالي المطلوبات Total Liabilities
4.6%	601,278,000	628,693,000	إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم Total Equity attributable to the owners of the Parent Company
7.2%	181,382,000	194,449,000	إجمالي الإيرادات التشغيلية Total Operating Revenue
8.8%	117,097,000	127,436,000	صافي الربح (الخسارة) التشغيلية Net Operating Profit (Loss)
16.6%	45.7%	53.3%	أرباح (خسائر) مرحلة رأس المال المدفوع Retained Profit (Loss) / Paid-Up Share Capital

التغيير (%) Change (%)	الربع الرابع المقارن Fourth Quarter	الربع الرابع الحالي Fourth Quarter	البيان Statement
	Comparative Period	Current Period	
	31/12/2017	31/12/2018	
18.4%	11,876,000	14,061,000	صافي الربح/الخسارة الخاص بمساهمي الشركة الأم Net Profit (Loss) represents the amount attributable to the owners of the parent Company
19.5%	4.1	4.9	ربحية/خسارة السهم الأساسية والمخفضة (فلس) Basic & Diluted Earnings per Share (fils)
4.2%	46,765,000	48,714,000	إجمالي الإيرادات التشغيلية Total Operating Revenue
9.7%	27,356,000	30,016,000	صافي الربح (الخسارة) التشغيلية Net Operating Profit (Loss)

Increase/Decrease in Net Profit/(Loss) is due to	سبب ارتفاع/انخفاض صافي الربح/الخسارة
The Bank's 2018 net profit growth of KD 8.7 million was mainly driven by higher net interest income of KD 20.4 million offset partially by non-recurring other income earned in 2017, higher operating expenses, slightly higher provisions/impairment losses, and slightly lower net fees and commissions.	يعزى السبب الرئيسي في نمو صافي ربح البنك لسنة 2018 بمقدار 8.7 مليون د.ك. إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 20.4 مليون د.ك.، والذي قوبل جزئياً بالإيرادات الأخرى غير المتكررة والمكتسبة في عام 2017، وارتفاع المصروفات التشغيلية، والارتفاع الطفيف في المخصصات وخسائر انخفاض القيمة، والانخفاض الطفيف في الرسوم والعمولات.
Total Revenue realized from dealing with related parties (value, KWD)	بلغ إجمالي الإيرادات من التعاملات مع الأطراف ذات الصلة (المبلغ د.ك.)
KD 8,134,000	دك 8,134,000
Total Expenditures incurred from dealing with related parties (value, KWD)	بلغ إجمالي المصروفات من التعاملات مع الأطراف ذات الصلة (المبلغ د.ك.)
KD 13,932,000	دك 13,932,000

Corporate Actions		استحقاقات الأسهم (الإجراءات المؤسسية)	
النسبة	القيمة		
10% of par value of share	10 فلس للسهم الواحد 10 fils per share		توزيعات نقدية Cash Dividend
-----	-----		توزيعات أسهم منحة مجانية Stock Dividend
-----	-----		توزيعات أخرى Other Dividend
-----	-----		عدم توزيع أرباح No Dividends
-----		علاوة الإصدار Issue Premium	زيادة رأس المال Capital Increase
	-----		تخفيض رأس المال Capital Decrease

ختم الشركة Company Seal	التوقيع Signature	المسمى الوظيفي Title	الاسم Name
		Chief Accountant رئيس المحاسبة المالية	Abdullah AlKandari عبدالله الكندري

Auditor Report Attached

• مرفق تقرير مراقب الحسابات

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب: 20184 الصفاة 13062
الكويت
هاتف: 2243 8060 - 965 2240 8844
فاكس: 2245 2080 - 965 2240 8855
www.deloitte.com

هاتف: 2245 2880 / 2295 5000
فاكس: 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢٠
شارع أحمد الجابر

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الخليج ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2018 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

اساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدنا وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

خسائر الائتمان للقروض والسلف

يتم تسجيل خسائر الائتمان للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") الممنوحة إلى العملاء والبنوك إما حسب خسائر الائتمان المتوقعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى، كما هو مفصّل عنها في السياسات المحاسبية وضمن الإيضاح 2 حول البيانات المالية.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يعتبر سياسة محاسبية جديدة ومعقدة وتتطلب إصدار أحكام جوهرية عند تطبيقها. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى أحكام الإدارة التي يتم اتخاذها في تقييم الأرباح الملحوظ في خسائر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل وتحديد وقوع حالات التعثر وإعداد نماذج تقييم احتمالية تعثر العملاء وتقييم التدفقات النقدية الناتجة من إجراءات الاسترداد أو تحقيق الضمانات. يستند الاعتراف بالمخصص المحدد في حالة التسهيل منخفض القيمة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي إلى القواعد المقررة من قبل بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المسجل بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بذلك التسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من عدم تأكيد حول التقديرات وأحكام يتم إصدارها في احتساب انخفاض القيمة، فإنها تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم تصميم وتنفيذ أدوات الرقابة والمداخلات والاقتراضات المستخدمة من قبل البنك في تطوير النماذج بالإضافة إلى أدوات الرقابة الخاصة بالحوكمة والمراجعة والتي تستند إليها الإدارة في تحديد مدى ملاءمة خسائر الائتمان.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة المحددة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، حددنا عينات من تسهيلات الائتمان القائمة كما في تاريخ البيانات المالية وتحققنا من مدى ملاءمة قيام البنك بتحديد التغيرات في خسائر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى تناسب معايير البنك لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل البنك لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة أخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المداخلات والاقتراضات المستخدمة من قبل إدارة البنك لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك وبالنسبة لمتطلبات المخصصات لبنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم معايير تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب أية خسائر ائتمان طبقاً للتعليمات ذات الصلة وما إذا كان يتم احتسابها طبقاً لذلك عند الضرورة. وبالنسبة للعينات المختارة، قمنا بالتحقق مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي اشتملت أيضاً على تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، قمنا أيضاً بتقييم الضمان والتحقق من عمليات احتساب المخصصات الناتجة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تنمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تنمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2018
إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2018،
بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على
باقي أقسام التقرير السنوي للبنك بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا يعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه حال توفرها وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة
مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل
تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات
الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن
الأمر المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل
واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي
الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف
تنتهي دافماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر
بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملانمة لتلك المخاطر،
وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر
عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملانمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات
الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم ملانمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملانمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان
هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات
المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملانمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على
الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات
الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)
مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك نعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب / أ / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب / 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولانحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب / أ / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب / 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولانحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

13 يناير 2019
الكويت



بنك الكويت المركزي



د. محمد يوسف الهاشل
المحافظ

التاريخ: ٢٩ جمادى الأولى ١٤٤٠
الموافق: ٤ فبراير ٢٠١٩
الإشارة: ٩٤٦/١٠٥/٢

الأخ الفاضل عمر قتيبة يوسف الغانم المحترم
رئيس مجلس إدارة بنك الخليج

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى كتاب مصرفكم المؤرخ ٢٠١٩/١/١٤ والمرفق به نسخة من البيانات المالية الختامية لمصرفكم لعام ٢٠١٨ ، وعطفاً على الإيضاحات الواردة إلينا في هذا الخصوص والتي كان آخرها بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٨ .

أود الإفادة بأنه بناءً على ما انتهت إليه دراسة البيانات المالية المشار إليها ، فإنه لا يوجد لدينا ملاحظات في هذا الشأن ، كما نفيديكم بموافقة بنك الكويت المركزي على قيام مصرفكم بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠% من القيمة الاسمية للسهم الواحد ، أي بواقع عشرة فلوس لكل سهم .

وبناءً على ما تقدم ، فإنه يمكن لمصرفكم اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات المختصة لعقد الجمعية العامة للبنك .

مع أطيب التحيات ،،،

د. محمد يوسف الهاشل

٩٤٧ - نسخة هيئة أسواق المال .

٩٤٨ - نسخة لبورصة الكويت .